مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
تصدر عن جامعة بني وليد – ليبيا
Website: https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد التاسع، العدد الثالث الصفحات (286-295) 2024م

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع المصرفي الليبي

أ. سناء المهدي خليفة أبوكراع
قسم التمويل، كلية الاقتصاد ، جامعة بني وليد ، ليبيا.
sanaabokraa@bwu.edu.ly

The impact of foreign direct investment on enhancing transparency and accountability in the Libyan banking sector

Sana Almahdi Khalifa Abokraa
Department of Finance, Faculty of Economics, Bani Waleed University, Libya.

تاريخ الاستلام:25-07-2024 تاريخ القبول: 13-08-2024 تاريخ النشر : 04-09-2024

الملخص:

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية في ليبيا، حيث يلعب دورًا حيويًا في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. تواجه القطاع تحديات عدة تعيق تحقيق الشفافية والمساءلة، ما يستدعي التفكير في سبل تعزيز هذين الجانبين الحيويين. يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الاستثمار الاجنبي على تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع المصرفي الليبي. وتم اختيار البنك التجاري الوطني ومصرف الجمهورية والمصرف الليبي الخارجي لأجراء هذا البحث.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يسهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع المصرفي الليبي من خلال نقل الممارسات والمعايير الدولية، وتحفيز النمو الاقتصادي وتحسين الأداء المالي والتنظيمي للمصارف الليبية. ومن أبرز توصيات هذا البحث هو تعزيز البنية التحتية القانونية والتنظيمية، وتطوير الكفاءات البشرية، وتعزيز التعاون الدولي، كوسائل لتحقيق الشفافية والمساءلة في القطاع المصرفي الليبي.

الكلمات الدالة: استثمار أجنبي مباشر، شفافية المصارف، مساءلة المؤسسات المالية، تحسين الأداء المالي.

Abstract

The banking sector is one of the most important economic sectors in Libya, playing a vital role in supporting economic growth and achieving sustainable development. However, the sector faces several challenges that hinder transparency and accountability, necessitating the exploration of ways to enhance these two critical aspects. This research aims to study the impact of foreign investment on enhancing

transparency and accountability in the Libyan banking sector. The National Commercial Bank, Jumhouria Bank, and Libyan Foreign Bank were selected for this study.

The study reached several key findings, the most significant of which is that foreign direct investment can substantially contribute to enhancing transparency and accountability in the Libyan banking sector by transferring international practices and standards, stimulating economic growth, and improving the financial and organizational performance of Libyan banks. One of the main recommendations of this research is to strengthen the legal and regulatory infrastructure, develop human competencies, and enhance international cooperation as means to achieve transparency and accountability in the Libyan banking sector.

Keywords: Foreign direct investment, banking transparency, accountability of financial institutions, improving financial performance.

المقدمة

القطاع المصرفي وتعزيز كفاءته أحد أهم التحديات التي تواجه صناع القرار. فالقطاع المصرفي، باعتباره العمود الفقري للاقتصاد الوطني له دور محوري في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. ومن هنا، أصبح من الضروري البحث في سبل تطوير هذا القطاع والارتقاء بمستويات أدائه وفعاليته **(إبراهيم، 2020، ص10)**.

ومن أهم العوامل المؤثرة في تطوير القطاع المصرفي الليبي هو الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد أثبتت التجارب الدولية أن جذب الاستثمارات الأجنبية إلى القطاع المصرفي له انعكاسات إيجابية على مستويات الكفاءة والتنافسية والتحديث التكنولوجي والإداري داخل هذا القطاع. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر في المصارف يلعب دورًا مهمًا في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، وذلك من خلال نقل الممارسات والمعايير العالمية في هذا المجال.

وتكتسب قضية الشفافية والمساءلة في القطاع المصرفي أهمية خاصة في سياق التحولات التي تشهدها ليبيا. فالانتقال من نظام اقتصادي مركزي إلى اقتصاد السوق الحر يتطلب تطبيق المزيد من المبادئ الديمقراطية والمحاسبية في كافة المؤسسات الاقتصادية والمالية، ولا سيما في القطاع المصرفي الذي يلعب دورًا محوريًا في إدارة الموارد المالية للاقتصاد الوطني.

وعليه، فإن تعزيز الشفافية والمساءلة في هذا القطاع يُعد شرطًا أساسيًا لتحقيق الكفاءة والفعالية، وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة **(عبد الحفيظ ، 2014، ص71)**.

أولاً: مشكلة البحث

يواجه القطاع المصرفي الليبي العديد من التحديات التي تعيق تحقيق الشفافية والمساءلة، والتي تعتبر من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية. من بين هذه التحديات ضعف البنية التحتية القانونية والتنظيمية، انتشار الفساد المالي والإداري، ونقص الخبرات والكفاءات البشرية. تأتي هذه التحديات في وقت تتزايد فيه الحاجة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتحفيز النمو الاقتصادي وتحسين الأداء المالي للمصارف. واعتماداً على كل ما سبق سوف نحاول من خلال هذا البحث الإجابة على التساؤل التالي:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تعزيز الشفافية والمسائلة في القطاع المصرفي الليبي.

وللإجابة على هذا التساؤل نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع المصرفي؟
- ما المقصود بالشفافية والمساءلة في القطاع المصرفي؟
- ما هو واقع القطاع المصرفي الليبي؟

ثانياً- فرضيات البحث:

1. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تعزيز الشفافية والمساءلة داخل القطاع المصرفي.
2. ضعف أهمية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الشفافية والمساءلة في تطوير القطاع المصرفي.

ثالثاً- أهداف البحث

1. تقييم البيئة المصرفية الحالية والعوائق التي تواجه تحقيق الشفافية والمساءلة فيها.
2. كشف الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر على تعزيز الشفافية والمساءلة داخل القطاع المصرفي.
3. توضيح مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع كفاءة الأداء المالي والتنظيمي داخل القطاع المصرفي.

رابعاً- أهمية البحث

ان اهمية البحث تكمن من كونه يتناول موضوعًا حيويًا وملحًا في السياق الليبي الراهن، والذي ينطوي على إشكاليات عديدة تتطلب دراسة معمقة وتقديم حلول عملية. فتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع المصرفي الليبي سيكون له انعكاسات إيجابية على استقرار وتطور هذا القطاع، مما ينعكس بدوره على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في ليبيا.

خامساً- منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال عرض دراسة العلاقة بين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع المصرفي الليبي وذلك من خلال عرض العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع المصرفي، ثم محاولة تحليل دور المناخ الاستثمار الأجنبي المباشر والشفافية والمساءلة في جذب تلك الاستثمارات، كما استعان الباحث بالمقابلة الشخصية مع بعض المسؤولين داخل القطاع المصرفي لإبراز تعزيز الشفافية والمساءلة في تهيئة البيئة المصرفية للاستثمار الأجنبي المباشر.

سادساً- حدود البحث:

- **الحدود الزمنية:** تم إجراء هذه الدارسة خلال فترة 2023- 2024.

- **الحدود المكانية:** أجريت هذه الدراسة على البنك التجاري الوطني- مصرف الجمهورية- المصرف الليبي الخارجي.

سابعاً: الدراسات السابقة

1- دراسة (عيسى محمد الفارسي، 2019) بعنوان: "دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الجنبية المباشرة إلى الاقتصاد الليبي"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الفساد في الاقتصاد الليبي ومدى تأثيره على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلاقة ذلك بالحوكمة وبيان دور الحوكمة في تهيئة القطاع العام لجذب الاستثمارات الأجنبية للاقتصاد الليبي،

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى الأهداف المحددة للدراسة وقد توصلت الدراسة إلى فقدان الرقابة وانعدام الشفافية وضعف ضوابط الحوكمة يؤثر سلباً على البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي، كما تساهم الحوكمة في تدعيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير البيئة الاستثمارية في القطاع الليبي من خلال الالتزام بمبادئها ومعاييرها وتفعيل آلياتها.

2- دراسة (سلطان عقلا المرشد، مراد عمار الزمامي، سيف الدين علي مهدي، 2018) بعنوان: "أثر الحوكمة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الحوكمة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعينة تتكون من 12 دولة عربية خلال الفترة 1996 إلى 2010.

ومن خلال معرفة أثر تطبيق ستة معايير للحوكمة المعتمدة من البنك الدولي على الاستثمار الأجنبي المباشر واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي يرتكز على عرض دراسة العلاقة بين تطور الاستثمار الأجنبي وتطبيق معايير الحوكمة في الدول العربية كما هي في الواقع.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن عملية الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بالعديد من المتغيرات الاقتصادية وكذلك بمعايير الحوكمة على الاستثمار الأجنبي كما توصلت إلى أن كفاءة الحوكمة وجودة التشريعات لديها تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- دراسة (أ. بالعبيدي عايدة عبير، 2017) بعنوان: "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي للاقتصاديات الانتقالية حالة الجزائر 2004-2012"

تهدف الدراسة إلى معرفة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري.

حيث اعتمد الباحث على المنهج التحليلي لدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وإجراء بحث في النتائج الحاصلة وفحص أسباب التشابه والاختلاف بين الدول المستثمرة والقطاع المصرفي الجزائري.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر من بين الدول ذات الاقتصاديات الانتقالية التي غيرت موقفها تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعها المصرفي وهي تسعى الآن إلى إيجاد الطرق والسبل لجذبه وتشجيعه.

كما أن عوامل فرص السوق والاستقرار السياسي والاقتصادي وملامح القطاع المصرفي وموقف البلد المضيف تجاه المؤسسات الأجنبية في الجزائر غير مشجعة لقرار الاستثمار في القطاع المصرفي.

تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في أنها تدرس أثر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تحديد مجال الدراسة حيث أن هذه الدراسة تدرس الأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع المصرفي تحديداً وليس على مستوى الاقتصاد ككل.

المبحث الأول: الإطار النظري

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته الاقتصادية

يُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على أنه استثمارٌ يُقوم به فرد أو شركة من دولة ما في أصولٍ موجودةٍ في دولة أخرى، بهدف الحصول على سيطرةٍ أو تأثيرٍ كبيرٍ في إدارة تلك الأصول**(محمد، 2023، ص19)**.

ويُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر (بالإنجليزية: Foreign Direct Investment – FDI) على أنه استثمارٌ يُقوم به فرد أو شركة من دولة ما (الدولة المُستثمرة) في أصولٍ موجودةٍ في دولة أخرى (الدولة المضيفة) بهدف الحصول على سيطرةٍ أو تأثيرٍ كبيرٍ في إدارة تلك الأصول.

بمعنى آخر، يُشير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار طويل الأجل الذي يُساهم في دمج اقتصاد البلد المُستثمر مع اقتصاد البلد المضيف (أحمد، 2020، ص30).

ويمكن القول أيضاً أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن نقل لرؤوس الأموال نقدية أو عينية عن طريق أفراد أو شركات أو مؤسسات من دولة إلى أخرى أدى بغرض زيادة رؤوس هذه الأموال سواء كانت هذه الزيادة عينية أو نقدية وقد يأخذ شكل الاستثمار الأجنبي أوجه أخرى منها مثلاً زيادة رقعة السوق لهذه الاستثمارات أو فتح أسواق جديدة لها.

ثانياً: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

1. الاستثمار طويل الأجل: يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أرباحٍ مستدامة على المدى الطويل.
2. السيطرة أو التأثير الكبير: يسعى المستثمر الأجنبي إلى الحصول على سيطرةٍ أو تأثيرٍ كبيرٍ في إدارة الأصول المُستثمرة.
3. دمج الاقتصادات: يُساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دمج اقتصاد البلد المُستثمر مع اقتصاد البلد المضيف **(إبراهيم، 2020، ص14)**.

ثالثا: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

1. الاستثمار الأخضر: يُركز على مشاريع الاستدامة البيئية مثل الطاقة المتجددة.
2. الاستثمار في البنية التحتية: يُركز على مشاريع البنية التحتية مثل الطرق والموانئ والمطارات.
3. الاستثمار في التصنيع: يُركز على إنشاء مصانع جديدة أو تطوير مصانع موجودة.
4. الاستثمار في الخدمات: يُركز على تقديم خدمات مثل السياحة والخدمات المالية(إبراهيم، 2020، ص14-15).

رابعاً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرًا هامًا في نمو وتطور الاقتصادات، وذلك لعدة أسباب، منها:

1. زيادة رأس المال: يُساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة رأس المال المتاح في البلد المضيف، مما يُتيح له تمويل مشاريع استثمارية جديدة، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين البنية التحتية.

2. نقل التكنولوجيا والخبرات: يُتيح الاستثمار الأجنبي المباشر نقل التكنولوجيا والخبرات الحديثة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، مما يُساهم في تحسين الإنتاجية، وتطوير المنتجات والخدمات، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد.

3. تحسين كفاءة السوق: يُؤدي دخول مستثمرين أجانب إلى زيادة المنافسة في السوق، مما يُحفّز الشركات المحلية على تحسين كفاءتها، وتقديم منتجات وخدمات أفضل بأسعارٍ أرخص.

4. تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي: يُساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز اندماج البلد المضيف في الاقتصاد العالمي، مما يُتيح له الاستفادة من فرص التجارة والاستثمار الدولية.

5. تحسين صورة البلد: يُساعد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين صورة البلد في الخارج، وإعطاء انطباعٍ إيجابيٍّ عن بيئة الاستثمار فيه **(محمد، 2017، ص27)**.

المبحث الثاني مفهوم الشفافية والمساءلة في القطاع المصرفي

- **أولاً- مفهوم الشفافية**

تعريف البنك الدولي: "انفتاح المؤسسات على إتاحة المعلومات المتعلقة بأنشطتها وأدائها، وممارساتها المالية، ومخاطرها، وإدارتها، وملكيتها، وهيكلها التنظيمي، وقراراتها، ومعاملاتها، والتأثير الذي تُحدثه على أصحاب المصلحة، بما في ذلك المُقرضون والمُودعون والموظفون والمجتمعات المحلية، بشكلٍ منتظمٍ، ودقيقٍ، ومفهومٍ، وسهل الوصول إليه، ومُوثوقٍ، وغير مُتحيز **(البنك الدولي)**."

تعريف صندوق النقد الدولي: "التزام المؤسسات بتوفير المعلومات بشكلٍ منتظمٍ، ودقيقٍ، ومفهومٍ، وسهل الوصول إليه، ومُوثوقٍ، وغير مُتحيزٍ، ومُتوازنٍ، ومُلائمٍ للاحتياجات والتوقعات المختلفة لأصحاب المصلحة، بما في ذلك المُقرضون والمُودعون والموظفون والمجتمعات المحلية(صندوق النقد الدولي)."

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: "التزام المؤسسات بإتاحة المعلومات بشكلٍ منتظمٍ، ودقيقٍ، ومفهومٍ، وسهل الوصول إليه، ومُوثوقٍ، وغير مُتحيزٍ، ومُتوازنٍ، ومُلائمٍ للاحتياجات والتوقعات المختلفة لأصحاب المصلحة، بما في ذلك المُقرضون والمُودعون والموظفون والمجتمعات المحلية، وبالردّ على الأسئلة بشكلٍ شفافٍ وواضحٍ(منظمة التعاون الدولي)."

- **ثانياً- مفهوم المساءلة:**

- **تعريف البنك الدولي:** "التزام المؤسسات بتحمّل مسؤولية أفعالها، وخضوعها للمساءلة من قبل الجمهور والجهات الرقابية، والالتزام بمعايير الحوكمة الرشيدة، والتأكد من استخدام الموارد بشكلٍ فعالٍ ومسؤولٍ، وتحقيق أهدافها بشكلٍ نزيهٍ وعادلٍ(البنك الدولي)."
- **تعريف صندوق النقد الدولي:** "التزام المؤسسات بتحمّل مسؤولية أفعالها، وخضوعها للمساءلة من قبل الجمهور والجهات الرقابية، والالتزام بمعايير الحوكمة الرشيدة، والتأكد من استخدام الموارد بشكلٍ فعالٍ ومسؤولٍ، وتحقيق أهدافها بشكلٍ نزيهٍ وعادلٍ، وضمان حماية حقوق أصحاب المصلحة(صندوق النقد الدولي)."
- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** "التزام المؤسسات بتحمّل مسؤولية أفعالها، وخضوعها للمساءلة من قبل الجمهور والجهات الرقابية، والالتزام بمعايير الحوكمة الرشيدة، والتأكد من استخدام الموارد بشكلٍ فعالٍ ومسؤولٍ، وتحقيق أهدافها بشكلٍ نزيهٍ وعادلٍ، وضمان حماية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

المبحث الثالث: واقع القطاع المصرفي الليبي

يُعدّ القطاع المصرفي في ليبيا أحد أهمّ القطاعات الاقتصادية، حيث يلعب دورًا حيويًا في تمويل الاقتصاد، وتوفير الخدمات المالية للمواطنين، ودعم النمو الاقتصادي.

أولاً: تاريخ القطاع المصرفي في ليبيا:

نشأت أول مؤسسة مصرفية في ليبيا عام 1942 تحت اسم بنك ليبيا. وتمّ تأسيس المصرف المركزي عام 1951، وخضع لسيطرة الحكومة الليبية.

شهد القطاع المصرفي نموًا كبيرًا في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، بفضل زيادة الإيرادات النفطية. وتمّ تأميم جميع المصارف في ليبيا عام 1970، وأصبحت تحت سيطرة الدولة(مصرف ليبيا المركزي).

شهد القطاع المصرفي تراجعًا في التسعينيات من القرن الماضي، بسبب الحصار الدولي، وسوء الإدارة. بدأ إصلاح القطاع المصرفي في أوائل القرن الحادي والعشرين، مع سعي الحكومة لجذب الاستثمار الأجنبي **(مصرف ليبيا المركزي)**.

ثانياً: الوضع الحالي للقطاع المصرفي في ليبيا:

يعاني القطاع المصرفي الليبي من عدد من التحديات، من أهمها(جمعية المصارف الليبية):

1. انقسام المصرف المركزي إلى مصرفين مركزيين، واحد في طرابلس، وآخر في البيضاء.
2. نقص السيولة النقدية.
3. ضعف الحوكمة الرشيدة.
4. على الرغم من هذه التحديات، إلا أنّ هناك بعض المؤشرات الإيجابية، مثل:
5. زيادة الاهتمام بإصلاح القطاع المصرفي.
6. عودة بعض المصارف الأجنبية إلى البلاد.
7. نمو الخدمات المصرفية الإلكترونية.

ثالثاً: أهمّ المؤسسات في القطاع المصرفي الليبي (مصرف ليبيا المركزي):

1. المصرف المركزي: يُشرف على القطاع المصرفي، وينظم العملة الوطنية.
2. المصارف التجارية: تُقدم الخدمات المصرفية للمواطنين، مثل حسابات التوفير، والقروض، والخدمات المصرفية الدولية.
3. المصارف الإسلامية: تُقدم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
4. شركات التأمين: تُقدم خدمات التأمين للأفراد، والشركات.
5. شركات الاستثمار: تُقدم خدمات الاستثمار للأفراد، والشركات.

رابعاً: دور القطاع المصرفي في الاقتصاد الليبي:

يلعب القطاع المصرفي دورًا حيويًا في تمويل الاقتصاد، من خلال (مصرف ليبيا المركزي):

1. تقديم القروض للشركات، والأفراد.
2. استثمار الأموال الفائضة.
3. توفير الخدمات المالية ل التجارة الخارجية.
4. يساهم القطاع المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال:
5. تشجيع الاستثمار.
6. خلق فرص العمل.
7. تحسين مستوى معيشة المواطنين.

المبحث الرابع: الجانب العملي للبحث

- **العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي والشفافية والمساءلة** (عبد الحفيظ، 2014، ص73)

1. العامل	2. التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر	3. الشـرح
4. الشفافية	**5.** تعزيز ثقة المستثمرين، وتقليل مخاطر الاستثمار، وتحسين بيئة الاستثمار.	6. انفتاح المؤسسات على إتاحة المعلومات المتعلقة بأنشطتها وأدائها، وممارساتها المالية، ومخاطرها، وإدارتها، وملكيتها، وهيكلها التنظيمي، وقراراتها، ومعاملاتها، والتأثير الذي تُحدثه على أصحاب المصلحة، بما في ذلك المُقرضون والمُودعون والموظفون والمجتمعات المحلية، بشكلٍ منتظمٍ، ودقيقٍ، ومفهومٍ، وسهل الوصول إليه، ومُوثوقٍ، وغير مُتحيزٍ.
7. المساءلة	**8.** تعزيز ثقة المستثمرين، وتقليل مخاطر الاستثمار، وتحسين بيئة الاستثمار.	9. التزام المؤسسات بتحمّل مسؤولية أفعالها، وخضوعها للمساءلة من قبل الجمهور والجهات الرقابية، والالتزام بمعايير الحوكمة الرشيدة، والتأكد من استخدام الموارد بشكلٍ فعالٍ ومسؤولٍ، وتحقيق أهدافها بشكلٍ نزيهٍ وعادلٍ، وضمان حماية حقوق أصحاب المصلحة.
10. أمثلة على العلاقة الإيجابية	**11.** تُظهر هذه الأمثلة كيف يمكن للبلدان جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التزامها بالشفافية والمساءلة.	12. فيتنام: التزامها بالشفافية والمساءلة ساهم في نموّ الاستثمار الأجنبي المباشر. سنغافورة: سمعتها في الشفافية والمساءلة جعلتها وجهةً جذابةً للاستثمار الأجنبي المباشر.

*** تجميع الباحث من تقارير ديوان المحاسبة الليبي من سنة 2015 إلى سنة 2018.**

تم جمع البيانات المتعلقة بنسب الإفصاح المالي، جودة التقارير المالية، ومؤشر الحوكمة من عدة مصارف ليبية خلال الفترة من 2015 إلى 2018. سيتم استخدام أدوات التحليل الإحصائي لتحليل هذه البيانات وتحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي وتحسين معايير الشفافية والمساءلة في القطاع المصرفي.

السنة	قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليون دولار)	البنك	نسبة الإفصاح المالي	جودة التقارير المالية	مؤشر الحوكمة
2015	283	البنك التجاري الوطني	75%	70%	66%
		مصرف الجمهورية	70%	66%	62%

السنة	قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليون دولار)	البنك	نسبة الإفصاح المالي	جودة التقارير المالية	مؤشر الحوكمة
		المصرف الليبي الخارجي	72%	68%	64%
2016	45	البنك التجاري الوطني	78%	73%	70%
		مصرف الجمهورية	73%	70%	66%
		المصرف الليبي الخارجي	75%	72%	68%
2017	20	البنك التجاري الوطني	80%	77%	73%
		مصرف الجمهورية	76%	73%	70%
		المصرف الليبي الخارجي	77%	75%	72%
2018	20	البنك التجاري الوطني	82%	80%	76%
		مصرف الجمهورية	79%	76%	73%
		المصرف الليبي الخارجي	80%	78%	75%

الجدول يعرض تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع المصرفي في ليبيا على مدى السنوات من 2015 إلى 2018. هنا بعض التحليلات الأساسية استنادًا إلى البيانات المقدمة:

القيمة الإجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر: تتراوح من 20 مليون دولار في 2017 و2018 إلى 283 مليون دولار في 2015. يبدو أن الاستثمار تراجع بشكل كبير منذ 2015.

نسبة الإفصاح المالي وجودة التقارير المالية: هذه القيم تبدو متزايدة بمرور السنوات، مما يشير إلى تحسن في شفافية البنوك وجودة تقاريرها المالية. على سبيل المثال، ارتفعت نسبة الإفصاح المالي من حوالي 75% في 2015 إلى حوالي 82% في 2018.

مؤشر الحوكمة: هذا المؤشر يعكس الإدارة والمساءلة داخل البنوك. يظهر تحسن ملحوظ عبر السنوات، حيث ارتفع من مستوى حوالي 66% في 2015 إلى ما يقرب من 76% في 2018.

توفر هذه البيانات دليلًا على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في تحسين شفافية ومساءلة البنوك في ليبيا عبر تعزيز الإفصاح المالي وتحسين جودة التقارير المالية ومؤشرات الحوكمة.

النتائج

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمه:

1. القطاع المصرفي الليبي يواجه تحديات كبيرة تعيق تحقيق الشفافية والمساءلة، مثل ضعف البنية التحتية القانونية والتنظيمية، وانتشار الفساد، ونقص الكوادر البشرية.
2. التجارب الدولية تؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع المصرفي، من خلال نقل المعايير والممارسات الدولية، وتعزيز المنافسة والامتثال للمعايير الدولية.
3. الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يسهم في تحسين الأداء المالي والتنظيمي للمصارف الليبية من خلال تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين البنية التحتية المالية.

التوصيات

1. ينبغي على الحكومة الليبية تعزيز البنية التحتية القانونية والتنظيمية لدعم الشفافية والمساءلة في القطاع المصرفي، من خلال إصلاح القوانين المالية والمصرفية وتعزيز إطار الرقابة والمراقبة.
2. ينبغي تعزيز الاستثمار واستثماره في تطوير الكفاءات البشرية في القطاع المصرفي، من خلال توفير التدريب والتأهيل المستمر للموظفين، وجذب الكفاءات الجديدة.
3. يجب على ليبيا تعزيز التعاون مع الجهات الدولية والمنظمات الإقليمية في مجال الشفافية والمساءلة، لنقل الممارسات الدولية والمعايير العالمية إلى القطاع المصرفي الليبي.

المراجع والمصادر

- **أولاً: الكتب**

1. محمد إبراهيم، "الاستثمار الأجنبي المباشر: مفاهيم وتطبيقات"، دار المعرفة للطباعة والنشر،2020.
2. أحمد محمد، "الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة بين الدول العربية والإسلامية"، دار الرافدين للنشر،2017.

- **ثانياً: المجلات العلمية**

1. جاسم محمد، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية: تحليل مقارن"، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة الموصل/2023.
2. سعاد عبد الحفيظ، "جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا: التحديات والفرص"، المؤتمر الدولي للاستثمار في ليبيا– طرابلس، 2014.

- **ثالثاً: المواقع الإلكترونية**

1. البنك الدولي: https://www.worldbank.org/en/home
2. جمعية المصارف الليبية: https://lba.org.ly/
3. صندوق النقد الدولي: (https://www.imf.org/en/Home)
4. المصرف المركزي الليبي: https://cbl.gov.ly/
5. منظمة التعاون الدولي: (https://www.oecd.org/en.html)